تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقرائها للاطلاع، كما تتيح المجال للباحثين والمحللين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

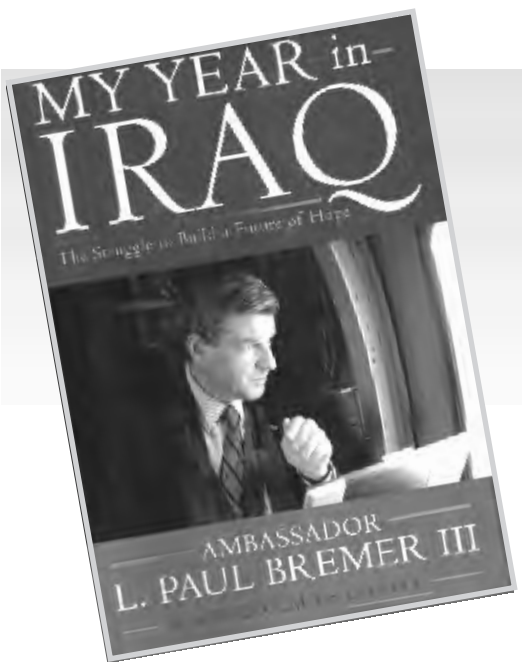

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

سنتي في العراق

الصراع لبناء مستقبل من أمل

تأليف/ بول بريمر
ترجمة/ د. عابد اسماعيل

(الحلقة الثلاثون)

وكنتُ قد خصصتُ ١٢٠ مليون دولار من تمويل الحكومة العراقية للبدء بتدريب وتجهيز الشرطة العراقية الجديدة. ولكن هذا المبلغ كان مجرد دفعة أولى في برنامج أثبت أنه سيكون مرتفع التكاليف. وقد قدّم هذه الليلة مفوض الشرطة السابق في مدينة نيويورك تصوراً، لا هراء فيه، لخّص فيه المشاكل والحلول التي عملنا عليها منذ أوائل تموز.

"هذه هي المعادلة، يا معلّم،" قال. "من أجل ضمان أمن لازم، فإنّ البلاد تحتاج إلى رجل بوليس واحد لكل ٣٠٠ إلى ٣٥٠ شخصاً. وبالتالي فإن العراق يحتاج من ٦٥ ألف إلى حوالي ٧٥ ألف عنصر. واليوم لدينا، على أبعد تقدير، حوالي ٣٢ ألف فقط." ثم أضاف أن هذه القوة السابقة، التي استجابت لنداء التحالف للالتحاق بالخدمة في أواخر حزيران، تفتقر للتدريب. "يمكن أن يكون بعض هؤلاء الناس جيدين. لكنهم يفتقرون إلى تدريب حقيقي، وتجهيز مناسب، كما أنهم يجهلون الآليات المعتمدة في سلك الشرطة الحديثة."

ولكن علينا الآن القيام بتجنيد وتدريب عناصر جديدة. "ولكن إذا كان علينا تدريب ٤٠ ألف ضابط شرطة من مختلف المستويات، بدءاً من المنصب الإداري وانتهاءً ببوليس الشوارع." قال، "ونقوم بذلك هنا في العراق، فإن ذلك سوف يستغرق ستّ سنوات."

"هذا مستحيل." هززتُ برأسي. "لماذا تستغرق كلّ هذا الوقت؟"

"لأنه ببساطة لم يبق هناك مكان صالح في كل أنحاء البلاد يمكننا أن نجري فيه التدريبات. لقد تم تدمير جميع المنشآت."

أعمال السلب والنهب مرّة أخرى.

"هل يمكننا إنجاز ذلك خلال سنتين؟"

كان فريق كيريك قد حدّد قاعدة (تسار) الجوية، القديمة في هنغاريا، التابعة إلى حلف وارسو، لأنها تملك ثكنات صالحة، وقاعات درس، وحقول رماية.

"يمكننا تدريب ١٦ ألف عنصر، هناك، كلّ عام،" قال بيرني. "ولكن لا توجد سابقة لبرنامج ضخم من هذا النوع. حين كنتُ مسؤولاً عن الشرطة في نيويورك، كنتُ أشرف على أكبر برنامج تدريب في العالم. ولكن لم يكن عدد العناصر يتجاوز ٦ آلاف في السنة. أنت تنظر إلى ثلاثة أضعاف هذا العدد تقريباً. وسوف تكلفك ٧٥٠ مليون دولار في السنة."

كان يجب أن أُظهِر صدمتي لأنّ كيريك شرح الموضوع بسرعة. هذه التكلفة الكبرى تذهب إلى المدربين الدوليين لرجال الشرطة. وهناك تكلفة أخرى تتعلق بإشرافنا عليهم."

قلتُ له أن يستمر في المفاوضات العاجلة حول القاعدة الهنغارية وطلبتُ من ديف أوليفر تخصيص ١٨ مليون دولار من ميزانيتنا المحدودة للبدء بتأثيث المنشأة. كما أنني طلبتُ من وزارة الخارجية الاتصال بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمعرفة نوعية المدربين التي يزمعون إرسالها، وما هي التكلفة.

في غضون ذلك، كان فريق كيريك على الأرض في العراق، يستمر في التدريب وفق ميزانية مالية محدودة. كان واضحاً أننا سوف نحتاج إلى مبلغ كبير من المال، لتأمين تجهيز وتدريب الشرطة، والذي يمكن أن يأتي من ميزانية الدعم الإضافي- ولم تكن لدينا ضمانات عن تدريب قوات كافية تلبي التحديات المتصاعدة للسلطة.

بعد اجتماع جرى لمجلس الحكم في منتصف آب، أمسك بي القاضي دارا نور الدين، وهو عضو كردي في مجلس الحكم، وأحد رجال القانون المحترمين في العراق، وتدخّل للحديث عن زميل سابق له. وهذا الزميل هو قاضٍ في السادسة والسبعين من عمره تمّ القبض عليه من قبل التحالف في تموز، في بغداد، ومن ثمّ تم نقله إلى منشأة في ميناء أم قصر الخانق، حيث تصل درجة الحرارة في النهار إلى ١٤٠ فرنهايت، مترافقة مع رطوبة عالية.

"إنه رجل صالح، حتى وإن كان قاضياً في المحكمة،" أخبرني نور الدين. "أعدكَ أنه لن يشكّل مشكلة. لكنه لن يعيش طويلاً هناك في تلك الظروف."

"سوف أبذل قصارى جهدي." أخبرتُه.

وقد ساهمت قضية هذا القاضي بإيجاد حلول لمشكلة متفاقمة تتعلق بالعديد من المحتجزين المدنيين العراقيين ممن كان يضعهم التحالف رهن الاعتقال. وكانت قواتنا المنتشرة على نطاق واسع تواجه مشكلات حقيقية في التعرّف عليهم. وكنا نحتجز أناساً في ظروف وصفتُها للقاضي كامبل بأنها "على هامش المقبول."

في أوائل تموز، كنتُ قد سألتُ كامبل للإتيان بخطّة تسهّل التعرف على المحتجزين، وبالتالي يسهل علينا الإجابة عن أسئلة الأهالي المتعلّقة بأماكن احتجازهم. وإذا كان أحد هؤلاء المحتجزين يُعتبر مجرماً، فمن الضروري توفير محام له، وإحالته إلى المحاكمة في محكمة عراقية، في أقرب وقت ممكن.كان كامبل وزملاؤه في القطاع العسكري يعملون على تأسيس نظام وطني مؤتمن لسجلات المحتجزين وأماكن تواجدهم. وحين نوفّر هذه المعلومات، يصبح من السهل الإجابة عن أسئلة الأقرباء. كانت تلك مشكلة فائقة التعقيد. على سبيل المثال، ثمة طرق عديدة لكتابة الأسماء العراقية بالأحرف اللاتينية (اسم محمّد مثلاً). ولم تكن هناك عملية موحدة للدخول إلى بنك المعلومات والتعرف على أماكن المحتجزين.

وقد عبّر كولن باول عن مخاوفه حيال ذلك، في سلسلة رسائل إلكترونية، في أواسط آب. أخبرني بأن بعض الحكومات الأجنبية احتجت بأن قوات التحالف والشرطة العراقية تعتقل، من دون تمييز، أناساً أبرياء، وتحتجزهم لفترات غير محدّدة، وتحرمهم من التمثيل القانوني.

إن الصور الليلية، الخضر، لجنود التحالف وهم يقودون سجناء معصوبي الأعين، ومقيدي الأيدي، حيث زوجاتهم وأطفالهن يبكون ويولولون، كانت تضيء شاشات التلفزة في كل أرجاء العالم العربي، وعلى المحطات الدولية من محطة (CNN)إلى (BBC). "إننا نُقتَل في وسائل الإعلام." كتب كولن باول.وكان على حقّ. أخبرته عن الجهود التي نبذلها، وأشرتُ إلى أنني لستُ راضياً عن التقدم البطيء الذي نحرزه. خلال عملية البحث عن كبار البعثيين، وخلال عمليات إلقاء القبض على اللصوص، التي كانت ساهمت بإيقاف عمليات السلب، وخلال آلاف عمليات الاقتحام ضد المتمردين والجهاديين، كانت قواتنا قد ألقت القبض على الآلاف من المتهمين، وأبقتهم قيد الاعتقال. كنتُ أكره هذه الضرورة، وأعي الانطباع السيئ المتشكّل في الداخل والخارج. لكنني كنتُ أكره أكثر أخبار مقتل جنودنا الشبان، على يد قناص، أو بسبب انفجار عبوة ناسفة تودي بحياتهم. كان بعض المحتجزين يقدمون معلومات مفيدة حول القتال العنيف الذي ينتظرنا، وهذه قد تساعد في إنقاذ حياة جنود أمريكيين.

في نفس الوقت، لم أكن أريد لسياستنا في احتجاز الناس أن تنسف الإرادة الطيبة التي تشكّلت عن التحالف، بعد الإطاحة بصدام. كنتُ آمل أن تسير عمليات الفرز، حالما يتوفر لدينا المزيد من الناطقين بالعربية، والمزيد من المترجمين العراقيين، بشكل أسرع، بحيث أن المتهمين بجنح صغيرة، أو من هم بحكم الأبرياء، يُطلق سراحهم فوراً. ولكن حين سألتُ عن وضع هذا القاضي السنيّ العجوز، لم يكن أحد يعرف عنه شيئاً. وقد أمضى الجيش ثلاثة أسابيع حتى تمكّن من تحديد مكانه، وعشرة أيام أخرى، قبل أن أتمكن من تأمين إطلاق سراحه. وقد وضعني هذا في حالة غضب شديدة.

أجريتُ حديثاً خاصاً مع الجنرال سانشيز حول مشكلة المحتجزين، ووعدني أن يبذل هو الآخر قصارى جهده.

في الصباح التالي، قدّم لي بات كيندي تحليله. "انظر، ليس فقط ريك سانشيز،" قال. "لا أحد يريد أن يتحمل المسؤولية في إطلاق سراح المحتجزين لخوفهم أن يكون أحد من هؤلاء متورطاً في المجازر، أو في إخفاء أسلحة دمار شامل، أو أن يكون من النماذج البعثية السيئة. إذا تم إطلاق أحد المحتجزين وتبين أنه كان متورطاً في قتل الأمريكيين، ستكون التبعات الآتية من البنتاغون مرعبة. لن يحظى الضباط بترقية أرفع، إذا فهمتَ ما أقصد."

والحق أني فهمتُ، ولأنني لم أكن أبحث عن ترقية، ظننتُ أنني أملكُ حلاً. بعد بضع ساعات، وبعد جلسة استماع أخرى جمعتنا، أنا وسانشيز، مع وفد من مجلس الشيوخ، سحبتُه جانباً للمرة الثانية.

"هل ثمة من طريقة لأتحمّل أنا مسؤولية إطلاق سراح بعض المحتجزين؟" سألتُه. "إننا نحتجز أكثر من أربعة آلاف شخص. ربما كان العديد منهم لا يعنينا أبداً. أنا مستعد لتحمّل حرارة الضغط إذا كان هذا يساعدنا."

انطلقت نظرة من ريك تنمّ عن إرهاق مستديم كنتُ رأيته على وجوه قادتنا العسكريين الكبار الذين واجهوا أياماً لا نهاية لها من القرارات الصعبة، والذين لم يكونوا يذوقون طعم النوم المتواصل، لأكثر من ساعة أو ساعتين.

"إننا نعمل على حل المشكلة، سيدي،" قال. لكنني لم أحصل على جواب للعرض الذي قدمتُه.المشكلة الأخرى التي كانت تواجهنا بخصوص المحتجزين هي افتقارنا لمنشآت صالحة ومحترمة نضعهم فيها، سوى المنشآت العسكرية. بعد وقت قصير من وصوله، قام القاضي كامبل بجولة في كل أرجاء العراق، بحثاً عن سجون عراقية مقبولة، لكنه عاد بخفي حنين. في أوائل حزيران، كان قد اقترح أن أقوم بإعادة فتح سجن صدام الشهير، أبو غريب، الذي يبعد عشرين ميلاً عن بغداد.

"دون،" قلتُ له، "أنا متردّد جداً في اتخاذ خطوة كهذه، لأنّ للمكان دلالات مرعبة لكل العراقيين، وللعالم أجمع."

كنتُ أعرف أن القليل من العراقيين يرون في سجن معدّل لأبي غريب خطوة إيجابية. خلال حكم صدام، كان السجن يقع تحت إدارة البوليس السري، أو ما يسمى الأمن العام. في عام ١٩٨٤ وحده، خلال السنوات الدامية للحرب العراقية الإيرانية، أعدم ضباط صدام أكثر من ٤٠٠٠ سجين في سجن أبو غريب. وخلال السنوات التالية، تعرّض الآلاف من العراقيين إلى التعذيب، وبأكثر الطرق بربرية ووحشية، قبل خنقهم أو قتلهم. واضعاً هذا التاريخ بعين الاعتبار، نقلتُ مسؤولية الإشراف على السجون من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل. بالنسبة لي، كانت الفائدة الوحيدة لسجن أبو غريب هي جدرانه السميكة، ومساحته الكبيرة التي تتسع لآلاف السجناء العراقيين.

لذلك كنتُ قد أرسلتُ دون وفريقَه في مهمّة بحث ثانية.

بعد مرور بضعة أسابيع، وخلال اجتماع ليلي متأخر في مكتبي، أبرق دون قائلاً، "السيد السفير، جلنا في كل أرجاء هذه البلاد. لا يوجد سجن يتمتع بحصانة أمنية قصوى كتلك الموجودة في أبو غريب."

"ماذا عن السجون والزنازين الصغيرة؟" سألته. "كان صدام يحتفظ بالكثير منها، والله أعلم."

"لا شك في ذلك." أكّد دون. "لكنها جميعها هدمت بعد التحرير. ببساطة،لم يعد يوجد هناك شيء آخر."

بكثير من التردد، إذن، وافقتُ على أن يقوم الجيش بإعادة تأهيل سجن أبو غريب، السيئ الصيت، من أجل نقل المحتجزين إليه. ولكن، وفق شرطين اثنين. أولاً، تطبيق المعايير الدولية القانونية فيه، وثانياً تحويل غرف الإعدام إلى متحف، يشرف عليه العراقيون لتذكير الناس بوحشية صدام.

وتم ترميم سجن أبي غريب. ونُقل المئات من المحتجزين إلى زنازين مقبولة أو معقولة. كانوا يملكون مياهاً جارية، ومروحات سقفية، وينام كلّ ثمانية أشخاص في زنزانة واحدة، فوق أسرة حديدية نظيفة، في المساحة التي كان حرّاس صدام يحشدون فيها أكثر من خمسين شخصاً متسخاً، بحيث لا يستطيعون حتى الجلوس. غير أن مئات آخرين، ظلّوا محتجزين في الخيام، فيما كانت أعمال الترميم لا تزال جارية.في أواخر تموز، اصطحبت سيرجيو دي ميلو في زيارة إلى إحدى الأجنحة المؤهلة في السجن. بدا دي ميلو راضياً عن إفراد غرف خاصة لزيارات الأقارب، واستشارات المحامين مع المحتجزين الذين يواجهون اتهامات جنائية.

وفيما كنا نتأهب للمغادرة، ألقيتُ نظرة على الجدران الإسمنتية العالية، ذات اللون الرملي، وانتابتني القشعريرة. في إحدى الأجنحة القديمة التي زرناها، كانت توجد غرفة إعدام مزدوجة، تضمّ سلماً يؤدي إلى منصّة، تتدلى فوقها كلابات سقفية، موصولة بأكثر من أنشوطة. كانت تلك هي غرفة التعذيب التي ستُحوّل فيما بعد إلى متحف من أجل تثقيف الأجيال القادمة من العراقيين عن تلك المرحلة.

كان "استوديو" تلفزيون سلطة التحالف المؤقتة، مساحة مستعملة، وطارئة. كنتُ قد بدأتُ بثاً تلفزيونياً أسبوعياً موجّهاً إلى الشعب العراقي، يسمح لنا بشرح رؤيتنا عن الوطن، وإعلام الجميع بنشاطاتنا. حين حددتُ العناوين، وقفت في زاوية غرفة ضخمة، ذات جدران خضر، عبر قاعة مستديرة، قريبة من مكتبي. بدت آلة التصوير الصغيرة، مع قوائمها الثلاثة، تشبه لعب الأطفال.

وقف مستشاري الصحفي دان سينور بالقرب من الكاميرا، حاملاً بطاقات هوامش مكتوبة، ومطبوعة بأحرف ضخمة، على ورق الكربون. كنتُ كلما أُنهي قراءة صفحة، يرميها دان جانباً، فتتطاير أحياناً باتجاه قدمي- هذا التشتّت الآني كان يجعلني أبدو مهزوزاً على الشاشة. كنتُ أتدرب على حديثي يوم الجمعة، ١٥ آب. كانت حرارة الصيف لا تُطاق، وأعمال النهب والسرقة للشبكة الكهربائية والبنية التحتية النفطية مستمرة، وجرائم الشوارع في ازدياد، والعنف بين قوات التحالف وبين المقاتلين، الذين نصفهم الآن بمتمردين منظّمين، يتصاعد يوماً وراء يوم. بالرغم من ذلك، قررتُ أن أبعث برسالة متفائلة إلى العراق، من أجل خير الجميع.

كنتُ أعي أنّ الشعب العراقي لا يستطيع الصبر، مثله مثل الشعب الأمريكي، لإصلاح المشاكل الموروثة من عهد صدام، وتحسين الأوضاع الأمنية، والاقتصاد، والحالة السياسية بأسرع وقت ممكن. ولكن، وكما تكهّنتُ للرئيس في أيار، فلن تكون هناك إصلاحات سريعة. كنت بحاجة لأن أنقل هذا إلى العراقيين، في الوقت الذي أشجّع فيه على الصبر والأمل، وهذا ما لم يكن يمتلكه أحد.

خلال اتصال هاتفي في أواخر تموز، منحتني فرانسي شيئاً من الإلهام. كانت قد التقت بمجموعتها من المصلّيات في اليوم الفائت، وذكرت أن الآية من سفر أرميا رقم (٢٩-١١) خطرت على أذهان العديد من النسوة، وهنّ يصلين من أجل الشعب العراقي. بحثتُ عن الاقتباس وأحببتُه، لكنني لم أشعر بالراحة وأنا أستخدم آية من الإنجيل. استشرتُ الخبير بالشؤون العربية والإسلامية هيوم هوران، الذي كان أيضاً أحد مشايخ الكنيسة المشيخية. قال بما أن المسلمين يرون في أرميا نبياً، فإنه من المناسب استخدام الآية. وكان أرميا قد قال ما كنتُ أريد قوله بشكل أكثر جمالاً، وأكثر عمقاً، من أي شيء يمكن أن أبتكره. أعطيتُ الآية إلى كاتب خطاباتي الماهر دون هاميلتون، وهو ديبلوماسي متقاعد من وكالة المعلومات الأمريكية. وبعد بضعة أيام، جعلتُها افتتاحية رئيسية لخطابي الموجه إلى الشعب العراقي.

يتبع